كتاب

شرح حكمة العين

للشيخ

صباح المقاصد

GAL 61.466

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بنصرك الحمد لله ذى العز الباهر والسلطان القاهر والاحسان الغامر والاءه المتواتر العلم القادر الاول والآخر والباطن والظاهر اما حمده معترفا بعاولاه من المفاخر واسداه من آلاء متعقد ان الحمد من اعظم الذخائر والصلوة على اشرف الاوائل الاواخر محمد المصطفى وعترته الاماجد الاكابر المؤيدين فى الموارد والمصادر المعصومين عن الغوائر والكبائر اما بعد فهذا كتاب ايضاح المقاصد من حكمة عين القواعد شرحت فيه اجلة شيخنا المعظم والامام الاعظم الملة والدين مكدر المناظرين على بن عمر الكاتبى القزوينى تغمده الله بالغفران واسكنه منازل الرضوان وبينت فيه ما استبهم من مسائله واوضحت فيه عن وجوه دلائله واشرت اشارة خفية الى ما يتوجه من الايرادات ويخطر من الاعتراضات معتمدا على واجب الوجود انه خير موفق ومعين قال الكاتب الاول فى سلم الآلهى اقول المراد بالعلم الآلهى ما يبحث فيه عن عوارض الوجود ولواحقه من غير اقتران بمادة او عوارضها وقد درجت عادة القدماء بنا خيره فى التعليم عن التطبيعيات لكون النفس بدرك المحسوسات اولا ثم تنتقل منه الى المعقولات واما المصنف دده فانه استدابا لمتقدم فى نفس الامر اذ المجردات علل للمقارنات ولان مبادى اكثر العلوم انما يتبين فى هذا العلم وقد مر البحث عن الامور العامة لانها اعرف ولانها كالجزء من الخاصة وقد مر البحث عن الوجود لانه اعرفها ولزم البحث عن مقابله حقيقيه واعلم ان فى هذا البحث مسائل الاولى فى ان تصور الوجود والعدم بديهى هذا من المطالب خفية عن البرهان وقد استدل المتاخرون عليه بدلائل اعرضنا عنها وقد استدل المصنف هنا بما ذكره الامام وهو ان تصور وجود بديهى والوجود المطلق جزء منه وتصور الجزء متصور بالبديهة بديهى لانه سابق عليه والسابق على البديهى بالتصور اولى بان يكون بديهيا فتصور الوجود بديهى واعلم ان المطلوب اوضح من هذا الدليل بمراتب كما عرفت تصور الكون فى الاعيان وان خفيت عليه هذه المقدمات وان لقائل ان يقول انا اردت بتصور وجود فى الحكم بثبوت الوجود الخاص للماهية فهو مسلم لكنه لا يقضى بداهة تصور الوجود المطلق لكن الطلاق التصور على التصديق غير مشهور وان اردت التصور الحقيقى فهو نفس المسئلة لكن يمنع كون الوجود المطلق جزء منه لما تقدم ذكره انفا من ان العلم بعد العلم

مكونه مشتركا وتدفع فيه حاجة واعلم ان الحكم بكون البديهي غير مكتسب لا ينافي
الاستدلال على كون بعض التصورات بديهيا فان العلم بكونه البديهي جاز
ان يكون مكتسبا . الثانية في ان الوجود مشترك قال وهو
مشترك الى آخره اقول اختلف الناس هنا فالذي عليه الآمدي
ان الوجود واحد مشترك بين الموجودات الممكنة والواجب لكنه متفاوت فيها بالقوة
والضعف والاقدمية والاولوية فهو معها ممكن مشككا وحاجة ذهبوا الى
انه مشترك لفظا وان كل وجود نفس حقيقة ما يعلم عليه من غير ان يكون هناك امر
مشترك وقد استدل الاولون بوجوه ذكر المصنف منها ثلاثة الاول انا اذا اعتقدنا
وجود ممكن جزمنا بوجود سبب فاذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب ثم اعتقدنا
انه ممكن ذاك خصوصه كونه واجبا احتمل الذهن اعتقاد خصوصية كونه ممكنا
ونعتقد تارة انه جوهر ثم نزول اعتقاد خصوصية الجوهر ونعتقد كونه
عرضا واعتقاد الوجود باق في جميع الاحوال فمن غير ان يتجدد لنا اعتقاد
جديد به فيكون الوجود مشتركا بين هذه الخصوصيات اذ لو كان نفسها لزال
اعتقاده بزوال احدها الثاني انا نقسم الشيء الى الوجود والمعدوم
وهذه قسمة حاصرة يشهد العقل بانحصارها وانما يتم الحصر ان لو كان الوجود
مشتركا ليقع في مقابلة المعدوم المشترك وجود مشترك لا وجود خاص فلو كان
وجود كل شيء نفس حقيقته لم تصح القسمة اذ حاصرة بانا اذا قلنا زيد اما ان يكون موجود او
او معدوما وكان وجود زيد مغايرا للوجود وغيره وجب ان تذكر الموجودات
باسرها ليتم الحصر بذكر جميع الاقسام الثالث انا نقسم الوجود الى الواجب
والممكن ومورد القسمة مشترك بين الاقسام ولهذا ينقسم الانسان اما ان
يكون تركيا او جبارا ذا العقل هذه لوازم شركة الانسان بين جميع الاقسام
والعقل يقضي بان الموجود اما واجب او ممكن ولا اشتراك ما لم تصح القسمة
قال والشرطية الاولى ممنوعة الآخرة اقول اعترض المصنف على هذه
الوجوه بامور ضعيفة نقلها من اعتراضات الامام سؤال الاول وتقرير
الايراد الاول انا نمنع زوال الصفة اذا الوجود عند زوال الصفات الخصوصية
لا يكون مشتركا والمانع ذو كان لو كان وجود كل موجود نفس حقيقته اما
على تقدير ان يكون وجود كل شيء ممكنا زائدا عليه ووجود واجب الوجود
نفس حقيقته فلما مر انه غير عارض لغيره ولكون كل وجود محالا لغيره
من الموجودات فالصفة ولا يجب زوال الصفة عند زوال الصفات وهو ضعيف

الخارجي فانا قد نتصور اشياء ونصور لها عوارض خاصة بها ثم نفرض زوال
تلك المعروضات مع بقاء العوارض في الذهن سلمنا الشرطية ولم لا يجوز
الوجود مشتركا بزوال استعداده بزوال استعداد الخصوصيات لكن منع بطلان
التالي لامكان كون الاشتراك لتقارب فلا يزول بزوال استعداد
الخصوصيات وهذا الاعتراض وان يلزمه الضعف اما ما ذكره في منع
الشرطية فلانا نريد بالملازمة بين استعداد وزوال الوجود وعند زوال
استعداد الخصوصيات وبين اسقا اشتراك الوجود والملازمة بين
زوال استعداد والتصديق بالوجود وزوال الواجب او ممكن اكثريا وعند
زوال استعداد الخصوصيات وبين اسقا اشتراك الوجود لا بين زوال التصور
للوجود وعند استعداد الخصوصيات وبين اسقا الاشتراك والمصنف
توهم الثاني فاورد عليه ما اورده وعلى ما نقلناه لا يتأتى ايراده لان
عند زوال استعداد الخصوصيات يستحيل التصديق بوجود الخصوصيات
الزايلة واما ما ذكره في المنع من بطلان التالي ضعيف ايضا لان
نريد بزوال استعداد الوجود زوال معناه لا لفظه واللازم لكذا
الحكم بوجود السبب عند وجود المسبب انما يحكم بثبوت
معنى الوجود للسبب لا بثبوت لفظ وتقرير الايراد على الوجه الثاني
انا نمنع عدم الحصر لو لم يكن الوجود مشتركا لانا اذا قسمنا الى الموجود والمعدوم
بوجوده وعدمه يكون القسمة الى المتقابلين اذ المقابل لعدم كل ما هو
هو وجودها الخاص وهذا ايضا ضعيف لان عدم الانحصار على تقدير
اختلاف الوجود كما هو ظاهر انا اذا قلنا زيد اما ان يكون معدوما بعدمه
او موجودا بوجوده، طلب العقل مائي القسم وهل يكون موجودا بوجود
عمرو او بوجود خالد وهكذا الى ان ينتهي العقل الى جميع الموجودات
ومنع ان يكون المقابل هو وجوده الخاص لجواز ان يكون وجود عمرو
عارضا لزيد فيكون ايضا معقولا بلا وان استفيد بدليل خارجي امتناع
عروض وجود شيء لغيره لوقف العقل انا الحصر الا بحصر لوكل الدليل
ولكن نقطع الحصر وان لم نحظر سان ذكر الدليل، وبتقرير الايراد على
الوجه الثالث انا نقول مورد القسمة هو الوجود اللفظي والى هذا اشار
المصنف بقوله وعلم منه ضعف قال الشرطية الثالثة كما تنقسم العين الباصرة
وينبوع الماء والذهب وهذا ايضا ضعيف لان القسمة هنا واردة

الماهية

الى المعنى لان المراد بقولنا الموجود اما ان يكون واجبا او ممكنا ان نسبة
الوجود الى ماهية اما ان يكون واجبة او ممكنة ولا نريد بهذا ان اطلاق
لفظ الوجود على الماهية اما ان يكون واجبا او ممكنا وهذه الاعتراضات
انما نشأت من عدم التحقيق الاخذ بظواهر الالفاظ قال والاولى
ان يقال اقول لما ذكر الاعتراضات على وجوه القدماء التجأ الى
تغيير اللفظ فنقول ان الايرادات التي اوردها على لفظ الوجود لا يرد
على ما استعمله وتفسيرها قال ان معنى الوجود هو الكون في الاعيان
وهذا معنى مشترك بين جميع الموجودات فيكون الوجود مشتركا واللازم
ان يمنع اشتراك معنى الكون في الاعيان لجواز ان يكون كون زيد
في الاعيان نفس حصصه بيد وكذا غيره فالاول الاعتماد على ما تقدم
او يصير الدور هنا نفس الدليل الذي منع به اشتراك الكون تلي
اشتراك الوجود ومن منع هنا منع ثمة لانتفاء المعنى الثالث
بان الوجود زايد على ماهيات الممكنات قال وهو لا يبين نفس
الماهية الى اخره اقول القايلون بان الوجود ليس مشتركا ذهبوا
الى انه نفس حصصه الموجود والاوايل ذهبوا الى ان كل وجود ممكن
زايد على ماهيته واما وجود واجب الوجود فانه نفس حصصه والصنف
استدل على الحكم الاول بانحصاره باربعة وجوه واما كان نقيض
متحدا لاحد امرين احدهما كونه نفس الماهية والثاني كونه جزءا منها ذكر الصنف
وجهين والبين على ابطالها معا ووجهين اخرين والبين على كونه ليس
جزءا منها والاول ان الوجود لو كان نفس الماهية او جزءا منها لكان
تعقل كل ماهية ممكنة حين تعقل وجودها ان كان جزء الامتناع تصور
المجموع قبل تصور اجزايه لكن التالي باطل بالضرورة فانا قد نعقل المثلث
ونشكك في وجوده وقد اعترضناه في كتاب الاسرار وخلاصته عدم
انحاد الوسط الثاني ان الوجود لو كان نفس الماهية او جزءا منها لم يكن
انتفاء الماهية ما نعا من صدق ما يصدق عليها والتالي باطل فالمقدم
مثله والشرطية ظاهرة فان نفس الماهية وجزءها لا يصدق عليها
وهو ضروري واما بيان بطلان التالي ان السواد من حيث هو هو قابل
للوجود والعدم لانه ممكن واذا اخذ السواد هو الوجود لم يكن قابلا
للوجود ولا للعدم والا لكان الموجود قابلا للوجود آخر فيلزم التسلسل فالحاصل

والكلام الذي مابلا لعصمة فدل على ان اخذ السواد من حيث هو مغاير
لاخذ موجود امكون الوجود زايد اعليه فقط قال والا نه لو كان زايدا خلا
فيها اقول هذان الوجهان والآن على ان الوجود ليس جزءا ما تحته من
الوجودات وتقديم الاول ان الوجود من اعم الاعراض لا يوجد شيء
اعم منه فلو كان ذاتيا لما تحته كان جنسا للوجود خواص الجنس فيه وهو
انه ذان اعم من كل الذاتيات والتالي ط والا كانت الانواع المندرجة
تحته متمايزة بغير موجودة لان الفصل علة للجنس وعلة الموجود
موجودة فيكون الجنس صادقا على الفصل ويكون الفصل نوعا مساويا
لغيره من الانواع المندرجة تحت الاول فيكون منتفيا الى فصل آخر
ويتسلسل وفيه نظر اذ لا يلزم من الصدق التقويم فجاز ان يكون الوجود
عارضا للفصل غير متقوم له وعلة الموجود موجودة لا على ان الوجود
داخل فيها بل بمعنى اعتبر وهو مطلق الصدق الشامل للمقوم والعارض
الثاني ان الوجود لو كان جزءا ما تحته لافتقر واجب الوجود الى
فصل يميزه عن غيره من الانواع الداخلة تحت الجنس لمشاركته اياها
في الدخول تحت مطلق الوجود والتالي ط والا كان ممكنا فالمقدم مثله
وفيه نظر لان الذي يكون الوجود الممكن عارضا لكل ماهية ممكنة غير مقوم
لها لا مطلق الوجود ولكيف يلزم تركب الواجب وكان الواجب المصنف
قد تفرد عن صدر الاقدمين واستدل على كون الوجود مطلق غير مقوم
للماهية والواجب كذا كان لقائل ان يقول جاز ان يكون الوجود مقوما
للممكنات دون الواجب فلا يتأتى الاستدلال والدال على الرابعة
بان الوجود نفس حقيقة واجب الوجود قال وهو نفس جميع
واجب الوجود اقول اختلف الناس ههنا مقالات طائفة
ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته واخرون ذهبوا الى انه زايد عليها
والحق الاول لانه لو كان زايدا عليها اما ان يكون زايدا عليها او داخلا
فيها والقسمان باطلان اما امتناع كونه داخلا فيها فقط والا لزم تركب
واجب الوجود فيكون ممكنا لافتقار كل مركب الى اجزائه فلا يكون
واجبا هذا خلف واما امتناع كونه زايدا عليها فلانه يكون صفة
عارضة للماهية فيكون ممكنا لافتقار كل صفة الى موصوف واذا كان
الوجود ممكنا افتقر الى مؤثر يكون علة في حصول الوجود اما ان يكون

نفس

نفس ماهيته واجب الوجود او غيرها والاول ط لانها يكون متقدمة عليه
بالوجود ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول في الوجود ولو كانت
متقدمة عليه بالوجود ولم يكن الماهية موجودة مرتين هو ط بالضرورة
والثاني ط وهو ان يكون المؤثر في ذكر الوجود الممكن غير واجب الوجود
لانه يلزم افتقار واجب الوجود للاخير وكل مفتقر ممكن فلا يكون
واجب الوجود بذاته بل بذكر الغير هذا خلف **قال** ولئن
منع **اقول** هذا ايراد على احدى مقدمات الدليل وتقريره ان يقول
لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الوجود هو نفس الماهية قوله سلمنا ان يكون متقدمة
عليه بالوجود قلنا ممنوع ولو لم يكن الماهية في الوجود لكانت المنع متوجها
فكيف وان رضا في الوجود فان القابل للوجود اعدم علته كما تقدم العامل والواجب
تقدم العامل للوجود بالوجود والا لزم ان يكون للوجود وجود آخر وان محال
والجواب اذكرانا نعلم ان لا يؤثر الماهية من حيث هي هي لا باعتبار كونها موجودة
ولا باعتبار كونها معدومة فان قيدي الوجود والعدم امران زايدان على
الماهية فاذا كانت العلة هي الماهية لم يكن للمعلول حينئذ علة كما في القابل
والجواب الفرق بين العلة الفاعلة والقابلة فان الضرورة حكمت بان
معد الوجود يجب ان يكون موجودا وان القابل للوجود يمتنع ان يكون موجودا
لانه مستفيد واذا افترقت البديهة بين الصورتين حكمنا بحاصل الآخر في القابل
ان نقول لم لا يجوز ان القيد الوجود مغيرة يجب ان يكون موجودا في القابل للوجود
غيره ويمنع ان يكون مفيد وجود نفسه موجودا حالة الافادة والضرورة
انما قضت بالاولوية في المثال فانه نفس المتنازع فيه **قال** لا يقال الوجود
اقول لما ذكر الدليل على ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته واجاب
عن الشكوك الواردة عليه اخذ في الاستدلال على بعض مدعاه وقد ذكر فيه ثلثة
اوجه من طرق الخصم ذكرها الامام **الاول** ان الوجود من حيث هو هو
اما ان يمتنع التجرد عن الماهيات وقيامه بذاتها وبعض المقارنة لغيره
من الماهيات والا تجرد او لا يمتنع واحدهما والاول ط والا لكان كل وجود
كذلك لان الطبيعة النوعية اذا اقتضت مما يمتنع منعها في صور وجودها فيكون
وجود الممكنات مجردة والتالي باطل يستلزم عدم وجود الممكنات بالكلية وان يكون
وجودها بسرعتها فيكون الاشتراك لفظيا لا معنويا وقد سلف بطلانه
والتالي هو المطلوب اذ اقتضاء الوجود من حيث هو لقاء نفسه يكون

وجوده ثم كذلك والثالث فما والاول يسبق باحدها الا بسبب منفصل فيكون
مجرد واجب الوجود بعلة فيلزم امتناع واجب الوجود الغير المجرد
هذا خلف الثاني ان وجد شيء معلوم لان الوجود شيء واحد معقول لماهيته
ثم غير معلومة لاحد من البشر لان المعلوم منه صفاته الاضافية او السلبية
او الخمسة اما ذاته فلا والمعلوم مغاير للمجهول فلكون اجزاءه ثم
مغاير الخمسة الثالث ان الوجود امر اضافي لانعقار الاين يتحقق
احد نسبة بين الوجود والماهية ولو كان الوجود نفس الماهية كانت النسبة
بين الشيء الواحد ونفسه وهو غير معقول قلنا الاضافات انما تعقل بين الشيئين
قال لنا نجيب اقول تقرير الجواب عن الاول نختار شقي التقسيم
الثالث وهو ان لا يكون الوجود المجرد واجبا لعدم تحققه بل يلزم ان يكون
واجب الوجود مفتقرا الى تجرده الى الغير قلت انما يلزم ذلك لو كان
التجرد امرا وجوديا اما على تقدير ان يكون عدميا فلا يفتقر الى سبب
وفيه نظر فان التجرد لو كان عدميا لم يكن عدميا مطلقا بل كان عدما مضافا
ولا شك ان اعدام الملكات يفتقر الى العلل كاعدام الملكات وبهذا
قيل علة العدم وصف العالم لانا نعلم ان وجوده معقول بل المعقول هو الوجود
المطلق دون غير خصوصه وهو نظر لان وجوده هو الوجود من حيث هو وجود
مضافا الى ذاته المخصوصة وليس هناك وجود خاص مخالف للوجود المطلق
بل غير الاطلاق بالتخصيص فان المعاني الكلية اما مخالف حقائقها لخصوصيات
زايدة عليها اضافية او غير اضافية والا لم تكن كلية بالنسبة اليها وكل خاص
من كلية خصته لا تزيد على خصة الخاص الآخر بغير المميز وح يكون خصة
وجوده معللا من حيث هو وجود مضاف اليه وعن الثالث لانا
نعرض الوجود لماهيته ثم فان العرض انما يعقل لو كان الوجود زايدا على
ماهيته او اما على تقدير ان يكون الوجود نفس خصته ثم فلا يكون العرض
متحققا وهو نظر فان المعقول من الوجوب انما هو النسبة بين الماهية والوجود
بالاستغناء والافتقار زيادة هذا المعنى على الماهية فان اثبت وجود اخير هذا
غير منتج للمطلوب ثم ان زعمه فيه ومع سبوته فالعقل حاكم بهذا الاستغناء او هو امر منتزع
من الشيئين وما نمنع من تقدير الجواب عن الاشكالات ذكر معنى كليا يندفع
بكثير من الشبه في تحقيق الوجود ذكر صاحب التحصيل وهو ان الوجود من معقول
بالتشكيك على ماهية والمعقول على شيئا بالتشكيك لا يجوز ان يكون نفس ماهيات تلك

الاخر

ولا جزء منها لاستحالة العقاوت الى الماهية واجزائها فهو عرض لها فهو وجود غير معنى
منا بر الوجود وهو وكذا غيره من الموجودات والوجود المطلق لازم لهذه الوجودات
الخاصة ولا يجب من كون المعنى المشكك مقتضيا الشيء في بعض مراتبه ان يكون مقتضيا له في الباقي
كما ان نور الشمس يقتضي ابيضا لا الاعمى بخلاف غيره من الالوان ولا يجب من اقتضاء
الوجود الواجبي للتجرد اقتضاء كل وجود له وايضا المعنى المعقول من الوجود
هو المقول بالتشكيك لا الوجودات الخاصة فغير معقول له الحامدي

اثبات الوجود الذهني قال واعلم انا نتصور امورا اقول الوجود المطلق
احدها ان يكون ذهنيا او خارجيا ونعني بالوجود الذهني تصور ما حكم عليه بالوجود
ذهنيا وهو حكاية عن الوجود الخارجي ولا شك في تحقق الوجود الخارجي وانا
نتم العود الوجود المطلق باثبات الوجود الذهني والدليل عليه انا نتصور امورا لا وجود
لها في الخارج كجبل من ياقوت ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية كالامكان والشيئية
والجوهرية وغيرها والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا الآن
ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء لاستحالة اتصاف المعدوم بالصفات الوجودية
والتالي بيان ذكر الشيء ليس ثابتا في الاعيان فيجب ان يكون ثابتا في الذهن فيجب القول
بالثبوت الذهني وهذا كلام غير محقق لان المراد بالوجود الذهني ان كان هو
التصور فكان الاسناد لا لامر المتصور عليه كان اسنادا لا بالشيء الى نفسه وان كان
غيره وجب ما ذكرنا فلم الان نعني بالتصور نسبة بين العالم والمعلوم وبالوجود
الذهني هو التصور المتعارف وايضا فالاحكام الثبوتية التي بها اسندت
على تقدير ان اراد بها الثبوت الخارجي فمقدم لان المحكوم عليه بالثبوت الخارجي
يجب ان يكون موجودا في الخارج فيبطل الاسناد لان على الوجود الذهني وان اراد
بها الثبوت الذهني كان اسنادا لا بالشيء الى نفسه لانا نقول المراد ما هو اعم
ثم يسند الى احد الامرين من ثبوت الآخر لما ذكرناه فيها لانا نقول
سلمنا الوجود الذهني لا يحكم العموم ولا نسلم ان الوجود المطلق من الخارج
عنده كذلك لان الحقايق الكلية لا وجود لها الا في الاذهان الى اخره
نختار ان نكون دليلا ثانيا على الوجود الذهني وتقريره ان الكلي الطبيعي اعني
الحقايق المتصفة غير ما هو كلية والا لجاز ان امور موجودة وليس موجودا
بالخارج والا لكانت شخصية اذ كل موجود في الخارج متشخص والشيء المتشخص
لكل لا يصدق الشيء اذ المتشخص قد اخذ فيه تعين الشخص وفي هذا اشارة الى انه
ان اراد بالحقايق المعارف وهي نفس صور الشيء وطبيعته فهي موجودة

ا الخارج وان اراد به الحقايق مع قيد العدم كان العدم صحيحا لكن لا يطلق
على مشترك هذه الحقايق واعلم ان الحكم بالوجود والذهنى ظاهر من عبارة الامام
قال لا يعال لو حصلت الحرارة اقول لما فرغ من الاستدلال على الوجود
الذهنى شرع الآن فى الاعتراض عليه من وجهين الاول ان الحرارة والبرودة
الكليتين ان لو كانتا موجودتين فى الذهن لزم اجتماع الضدين واللازم ظاهر
وكذا بطلان التالى الثانى لانه لزم من كون الذهن حارا وباردا معا ان لا تنافى
بالحار والبارد الا ما حصلت فيه الحرارة والبرودة والجواب عن الاول
بالمنع من تحقق التضاد بين الامور الكلية وانما يقع التضاد فى الامور الشخصية
والوجود فى الذهن هو الامور الكلية فلا تضاد فيه وعن الثانى بالمنع من كون
الصورة الذهنية مقتضية صيرورة الذهن حارا او باردا فان الطبيعة النارية
انما تقتضى السخونة لو كانت فى الخارج واما لو كانت فى الذهن فلا وكذا الطبيعة
المائية تقتضى البرودة بشرط وجودها فى المادة سلمنا لكن لم لا يكون الذهن حارا باردا
معا لان المؤثر لا يكفى وجوده فى وجود الاثر ما لم يحصل القابل والقابل للحرارة
والبرودة الاجسام الشخصية اما الذهن فغير قابل لهما وهذه الاجوبة غير
محققة فانا نعلم قطعا وقوع التضاد بين مطلق الحرارة ومطلق البرودة والحاكم
بالتضاد بينهما انما يحكم بذلك غير مشترط فيه وجودهما فى مادة معينة فالتضاد
واقع فى الامور الكلية سلمنا عدم التضاد فيه الذهن كما يتصور الامور الكلية
كذلك يتصور الامور الجزئية لوجودها فى الآلات النفسانية وح يتوجه الاشكال وهو ان
الوجود الذهنى يستلزم اجتماع المتضادين عند تصور الحرارة والبرودة الجزئيتين
بل طريق التخلص ان الموجود انما هو صورة الحرارة والبرودة لا نفسهما ولا يلزم
من وقوع التضاد بين نفس الحرارة والبرودة وقوعه بين صورتهما وقوله الطبيعة
النارية والمائية يعنيان الحرارة والبرودة عند وجودهما الخارجى للذهن
غير وارد لانا نبحث عن الحرارة والبرودة انفسهما لا عن علتهما ويقول لو حصلت
فى الذهن لزم كون الذهن حارا وباردا وهو محال فطريق التخلص ما قلناه اولا
من ان الحار والبارد هو الذى حصلت فيه طبيعة الحرارة والبرودة لا صورتهما
وقوله الذهن غير قابل لهما سيأتى انه ممنوع لانا لا نعنى بالقابل الا ما
والوجه للتخلص الا ما ذكرناه وانا نقف الغلط فى هذه المواضع لعدم الفرق بين
الشئ وشبيهه فان صورة الشئ مثل الشئ له قال ولقائل ان يقول
اقول لما فرغ من الاستدلال على الوجود الذهنى والاعتراض عليه والجواب
عنه شرع فى اعتراض آخر ارتضى ايراده وتقريره انا نفرع تصور ما ليس بثابت